

شرح مختصر الروضة للطوفى | الدرس الثاني | فضيلة الشيخ د.

مصطفى مخدوم

مصطفى مخدوم

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين. وعلى الله وصحبه وسلم تسلیماً مباركاً فيه الى يوم الدين اللهم اغفر لشيخنا وللحاضرين وانصر الاسلام والمسلمين. قال المصنف رحمه الله تعالى وعن الثالث بان المراد بعض الاحكام - 00:00:00

ادلتها واماراتها والمقلد لا يعلمها كذلك. او بان المراد جميعها بالقوة القريبة من الفعل. اي تهيئها للعلم بالجميع لاهليته للاجتهاد. ولا يلزم منه علمه بجميعها بالفعل فلا يضر قول الائمة لا ندري مع تمكهم من علم ذلك بالاجتهاد قريبا. ولو قيل ظن جملة من الاحكام الشرعية الفرعية - 00:00:28

استنباطها من ادلة تفصيلية لحصول المقصود وخف الاشكال. واكثر المتقدمين قالوا الفقه معرفة الاحكام الشرعية الثابتة لا فعال المكلفين لافعاله احسن الله اليكم لافعال المكلفين وقيل الناس ليدخل ما تعلق - 00:00:54

في فعل الصبي ونحوه ولا ولا يرد ما تعلق بفعل البهيمة لان تعلقه بفعلها بالنظر الى مالكها لا اليها نفسها نفسها احسن الله اليك بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين - 00:01:14

وصلى الله وسلم على رسوله الامين وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد ما زال كلام المؤلف رحمه الله متصلة بتعريف الفقه وقد سبق ان ذكر تعريف ابن الحاجب ثم اورد عليه هذه الاعتراضات الثلاث - 00:01:32

الاعتراض الاول ان الاحكام الفقهية مظنونة وليس قطعية ومع هذا عبر عنه بالعلم والاعتراض الثاني هو ان قوله في التعريف التفصيلية لفائدة له لان كل دليل فهو مطابق للمدلوم بعمومه وخصوصه - 00:01:56

والاعتراض الثالث هو ان قوله الاحكام ان اريد به بعض الاحكام دخل المقلد وان اريد به جميع الاحكام فهذا اه لا يوجد حتى في الفقهاء الكبار فانه ما من امام - 00:02:25

الا و قال لا ادري في كثير من المسائل هذه الاعتراضات الثلاثة التي اوردتها على تعريف الفقه واجاب عن الاعتراض الاول بان اطلاق لفظ العلم انما هو باعتبار اه وجوب العمل - 00:02:45

والقطع بذلك وباعتبار ايضا حصول الظن في نفس المجتهد واما الاعتراض الثاني وهو قوله بان لفظ تفصيلية لا فائدة فيه لم يجب المؤلف المختصر عن هذا الاعتراض والسبب كما بينه في الشرح انه لم يكن لديه جواب - 00:03:06

عن هذا الاعتراض فلم يذكره ولكن اه اشار في الشرح الى ان الجواب عن هذا ان هذا اللفظ انما ذكر من باب التبيين وليس من باب التقىد يعني لا مفهوم له وانما ذكر من باب التوضيح - 00:03:36

واما الثالث بمعنى اما الاعتراض الثالث فجوابه ان المراد بعض الاحكام بادلتها واماراتها يعني اجاب عن هذا الاعتراض بانه غير وارد لان المراد العلم ببعض الاحكام بادلتها واماراتها يعني علما ناشئا - 00:04:03

عن ادلتها واماراتها وهذا غير موجود في المقلد العامي لان علمه ليس ناشئا عن الادلة والامارات واجاب بجواب اخر ايضا وهو ان المراد جميع الاحكام ولكن العلم بجميع الاحكام اما بالفعل - 00:04:33

واما بالقوة القريبة المقصود بالقوة القريبة الملكة والقدرة والتهيؤ عند هذا الفقيه لادراك بقية الاحكام بمعنى انه علم بعض الاحكام

واما البعض الآخر فعنده القدرة والملكة على معرفة بقية هذه الاحكام - 00:04:59

بسبب الاجتهاد والقدرة على الاستنباط الموجودة فيه وبالتالي فلا يعترض بقول ائمة الفقهاء لا ادري عن كثير من المسائل فهم فقهاء بل ائمة الفقهاء وان لم يعرفوا بعض الاحكام لكنهم قادرون على معرفة هذا البعض - 00:05:30

بما حباهم الله سبحانه وتعالى من الاجتهاد والملكة الفقهية والقدرة على استنباط الاحكام الفقهية وخلاصة الجواب ان المراد الجميع بهذا المعنى او نقول البعض ولكن آآ علما مبنيا على الادلة والامارات - 00:05:59

ثم اشار الى التعريف الثاني الذي اقترحه بدل التعريف الذي سبق فقال ولو قيل ظن جملة من الاحكام الشرعية الفرعية باستنباطها من ادلة تفصيلية لحصل المقصود فحصل المقصود وهو بيان معنى الفقه - 00:06:25

وخف الاشكال قطف الاشكال الذي ورد بسبب استعمال كلمة العلم في التعريف والاقرب في هذه الاجابات ان يقال بان العلم هنا انما يراد به المعنى العام وهو الادراك والمعرفة وليس المعنى الخاص وهو القطع واليقين - 00:06:51

فان الاحكام الفقهية متنوعة الى نوعين بعضها احكام قطعية مثل وجوب الصلاة ووجوب صيام رمضان وتحريم شرب الخمر وتحريم الزنا هذه احكام قطعية يقينية وكثير من المسائل الفقهية هي احكام ظنية - 00:07:19

يعني يفتني بها الفقيه المجتهد بناء على ادلة ظنية وليس ادلة قطعية وهذا كله داخل في العلم لان العلم اذا كان بمعنى الادراك والمعرفة ولفظ عام يشمل جميع هذه المعاني - 00:07:47

وتفسير العلم بهذا المعنى العام اولى ويدفع هذه الاعتراضات التي اشار اليها المؤلف ثم اشار الى تعريف ثالث نسبة الى اكثرا المتقدمين من الاصوليين كالغزالى مثلا و قالوا الفقه معرفة الاحكام الشرعية - 00:08:07

الفقه معرفة الاحكام فعبروا بلفظ المعرفة وهو لفظ عام يعم القطع والظن الثابتة لافعال المكلفين مكلفوون هم البالغون العاقلون ثم اشار الى ان بعض الاوصليين ابدل كلمة المكلفين بالناس ليكون التعريف - 00:08:37

اعم واشمل فان الاحكام الفقهية لا تختص بالمكلفين وهناك بعض الاحكام الفقهية المرتبطة بالصبي والمجنون مثلا بايجاب الزكاة في مالهما وهؤلاء ليسوا من المكلفين ولكنهم من الناس فلادخال هذا النوع من الاحكام - 00:09:05

ابدوا كلمة المكلفين بالناس لان لفظ الناس اعم من المكلفين وغيرهم ثم قال ولا يرد على هذا التعريف ما تعلق بفعل البهائم يعني لو قيل لا يصح التعريف بلفظ الناس ايضا - 00:09:36

لان هناك بعض الاحكام الشرعية المرتبطة بالبهائم قال المؤلف هذا غير وارد على هذا التعريف لان هذه الاحكام مرتبطة بالبهائم هي موجهة للناس لمالكيها واصحابها في الخطاب فيها موجه اصحاب هذه البهائم - 00:10:00

وبالتالي لا يرد هذا الاعتراض بان البهائم في هذه الصورة هي مجرد الله واما الخطاب فهو موجه الى اصحابها وملائكتها نعم الفصل الثاني في التكليف وهو لغة الزام ما فيه كلفة اي مشقة. وشرعا قيل الخطاب بامر او نهي وهو صحيح. الا ان نقول - 00:10:27
الاباحة الاباحة تكليف. احسن الله اليكم الاباحة تكليف على رأي مرجوح. فيرد عليه طردا وعكسا. فهو اذا الزام مقتضى خطاب الشرع وله شروط يتعلق بفعل المكلف وبعضاها بالمكلف به اما الاول فيه مسائل. المسألة الاولى من شروط المكلف العقل وفهم الخطاب. لما انتهى - 00:10:56

اللي من الفصل الاول في تعريف اصول الفقه انتقل الى الفصل الثاني وهو اه التكليف فبين اولا معنى التكليف من حيث اللغة تكليف لغة يعني اهل اللغة يطلقون التكليف على الزام - 00:11:23

او الالزام بما فيه كلفة. اي بما فيه مشقة لهذا لا يطلق التكليف الا على الفعل الذي فيه مشقة فيقال كلفه بحمل هذا الشيء الثقيل ولا يقال كلفه بحمل كأس مثلا - 00:11:47

فهذه المادة في لغة العرب انما تستعمل فيما فيه مشقة فهذا تعريفه في اللغة واما في الشرع فذكر تعريفين. التعريف الاول هو الخطاب بامر او نهي الخطاب بامر فالتكليف في الشرع هو الخطاب - 00:12:14

والمقصود الخطاب الشرعي الذي جاء به الشرع متضمنا امرا او نهايا امرا مثل اقيموا الصلاة ونهيا مثل ولا تقربوا الزنا بالخطاب اذا

كان يتضمن امرا او نهيا فانه يسمى تكليفا - 00:12:48

اما اذا كان لا يتضمن امرا ولا نهيا لا يسمى تكليف فاورد على هذا الاباحة والاباحة نوع من الاحكام التكليفية الخمس فان الاباحة لا تدخل في هذا التعريف وبالتالي هذا التعريف قالوا غير مطرد ولا منعكس - 00:13:10

غير مضطرب في الاثبات وغير مضطرب في النفي فالمؤلف يقول هذا التعريف صحيح الا اذا قلنا بان الاباحة نوع من التكليف فاذا قلنا الاباحة نوع من التكليف فلا يصح هذا التعريف - 00:13:42

لعدم اضطراره ولا انعكاسه ولكنه قال الاباحة اعتبارها تكليفا هذا رأي ضعيف يعني رأي مرجوح يعنى رأي ضعيف طلب به الاصفرايني من الاصوليين اما الجمهور فيرون ان الاباحة لا تكليف فيها لان الاباحة تخbir - 00:14:10

ليس فيه آآ طلب فعل ولا طلب نهي وانما ذكرت في الاحكام التكليفية من باب التغليب لان التكاليف التي فيها امر او نهي هي الاغلب فادخلوا فيها تكميلا لهذه الاقسام الاباحة والا فالاصل الاباحة - 00:14:40

لا تكليف فيها لان الاباحة خbir الفعل والترك سواء ثم ذكر التعريف الاخر الذي حاول صاحبه ان يتتجنب هذا الاعتراض الذي اشار اليه فقال هو الزام مقتضى خطاب الشرع تكليف - 00:15:06

هو الزام مقتضى خطاب شرعي. يعني الالزام بما يقتضيه خطاب الشرع سواء كان امرا ام نهيا ام اباحتة فهذا التعريف اعم من التعريف الاول ويدخل فيه القسم الخامس وهو الاباحة - 00:15:38

لانه من مقتضيات خطاب الشرع ثم اشار الى ان التكليف له شروط في الشرع وهذه الشروط تنقسم الى شروط تتعلق بالمكلف وهو البالغ العاقل وشروط تتعلق بالفعل المكلف به وبدأ بالنوع الاول - 00:16:01

وهو الشروط المتعلقة بالمكلف فقال من شروط المكلف العقل وفهم الخطاب نعم من شروط المكلف العقل وفهم الخطاب فلا تكليف على صبي ولا مجنون لعدم المصحح للامتنال منهما. وهو قصد الطاعة ووجوب الزكاة والغرامات. ما القصد الطاعة - 00:16:32

تقف هنا ثم جملة استثنافية وهو قصد الطاعة ووجوب الزكاة والغرامات في ما ليهما غير وارد. اذ هو من قبيل ربط الاحكام بالأسباب. كوجوب الظمان ببعض افعال البهائم وفي تكليف المميز قولهن الاثبات - 00:17:02

الشرط الاول من شروط التكليف المتعلقة بالمكلف هو العقل وفهم الخطاب والعقل هو القوة الغريزية التي ميز الله تعالى بها الانسان عن غيره وهي الله الفهم والادراك فوجود هذه القوة الغريزية التي يحصل بها الفهم والادراك - 00:17:23

شرطه في التكليف وزاد وفهم الخطاب وفهم الخطاب لان العقل قد يوجد ولكن صاحبه لا يفهم الخطاب كالنائم والناسي مثلا النائم والناسي عاقل ولكنه حال نومه ونسبي انه لا يفهم الخطاب - 00:17:51

فلهذا زاد هذه العبارة العقل وفهم الخطاب بناء على هذا الشرط قال فلا تكليف على صبي ولا مجنون يعني بناء على هذا الشرط وهو العقل وفهم الخطاب فالمحنون غير مكلف لانه ليس بعاقل - 00:18:19

وكذلك الصبي ومقصوده الصبي غير المميز بالصبي غير المميز غير مكلف ايضا والسبب في هذا كما قال لعدم المصحح للامتنال منهما وهو قصد الطاعة لان طاعة لا تصح من هؤلاء الا بالنية - 00:18:45

انما الاعمال بالنيات في الصلة مثلا لا تصح منهما الا بهذه النية وهذه النية لا تتأتى من هؤلاء النية لا توجد من المجنون ولا من الصبي غير المميز بل نصح للطاعة غير موجود - 00:19:11

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول رفع القلم عن ثلات عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يبلغ تنص على رفع التكليف عن هذين والسبب هو عدم وجود العقل لان الامتنال للتکليف - 00:19:34

يتوقف على فهم الخطاب وفهمي تكليف وهذا لا يوجد في الصبي والمجنون فلا تكليف عليهما طيب لماذا وجب وجبت الزكاة والغرامات والضمان في مال الصبي والمجنون بمعنى ان الصبي اذا اكل فمال غيره - 00:19:59

وجب عليه الضمان واذا كان يملك نصابة وحال عليه الحول فتوجب عليه الزكاة عند جمهور الفقهاء فكيف يستقيم ان نوجب عليهم هذه الاشياء ثم نقول هما غير مكلفين هذا اعتراض - 00:20:28

فاجاب عنه المؤلف بان هذا لا يعترض به على عدم التكليف لان ايجاب الزكاة وايجاب الضمان والغرامة في ما ليهما هو من باب الاحكام الوضعية وليس من باب الاحكام التكليفي - [00:20:56](#)

يعني من باب ربط الاحكام بأسبابها كأن الشرع جعل الالائف سببا للضمان بغض النظر عن المكلف بل هو عاقل او ليس بعاقل وكأنه جعل بلوغ النصاب سببا لوجوب الزكاة بغض النظر عن المالك هل هو صبي او بالغ - [00:21:18](#)

هل هو عاقل او مسلم فهو من باب ربط الاحكام بأسبابها حفاظا على اموال الخلق واقامة للعدل وشببه بوجوب الضمان في افعال البهائم يعني اذا بهيمة فلان اعتدت على مزرعة فلان - [00:21:44](#)

والتلفت هذه المزروعات والضمان واجب ولا يلزم من ذلك ان البهيمة مكلف بهايم غير مكلف ولكن هذا من باب وربط الاحكام بأسبابها حفاظا على اموال الناس واقامة للعدل بينهم نعم - [00:22:15](#)

وفي تكليف المميز قولان الاثبات لفهمه الخطاب والاظهر النفي اذا اول وقت يفهم فيه الخطاب غير موقوف على حقيقته فنصب له علم ظاهر علم ظاهر احسن الله اليكم فنصب له علم ظاهر يكلف عنده وهو البلوغ. ولعل الخلاف في وجوب الصلة والصوم عليه وصحة وصيته - [00:22:41](#)

وعتقه وتدبره وظاهره وايلائه ونحوها مبني على هذا الاصل لما تكلم عن تكليف الصبي والمجنون اشار الى ان الكلام السابق هو في الصبي غير المميز بكسر الياء واما الصبي المميز وهو الصبي الذي - [00:23:07](#)

يفهم ويميز الخطاب في تكليفه قولان بمذهب الامام احمد وغيره القول الاول هو الاثبات بمعنى ان الصبي المميز مكلف ما الدليل على هذا؟ قال لفهمه الخطاب يعني هو مميز لان سبب عدم تكليف الصبي غير المميز غير موجود هنا - [00:23:36](#)

وهناك لم يكلف لانه لا يفهم الخطاب ولما كان هذا يفهم الخطاب ينبغي ان يكون مكلفا فهذا التعليل الذي علل به المثبتون لتكليف الصبي المميز ثم قال والاظهر النفي يعني الاظهر من القولين هو النفي عدم تكليف الصبي المميز - [00:24:13](#)

وهذا قول الجمهور من الفقهاء وذلك للحديث انه قال رفع القلم عن ثلاث وعن الصبي حتى يبلغ ما قال حتى يميز قالوا عن الصبي حتى يبلغ حتى يصل الى البلوغ - [00:24:43](#)

ولسبب اخر قال اذا اول وقت يفهم فيه الخطاب غير موقوف على حقيقته فنصب له علم ظاهر يعني مسألة الفهم والتمييز هذه مسألة خفية الانسان يولد وفهمه ضعيف ويبدأ هذا الفهم والعقل ينمو مع الايام شيئا فشيئا - [00:25:10](#)

بحيث لا يحس به كحركة الظل فنمو العقل بالانسان هذا امر غير محسوس امر خفي وهو امر غير منضبط ايضا بمعنى ان بعض الصبيان قد يميز في السابع من عمره - [00:25:39](#)

وبعض الصبيان قد يتأخر عن السابعة وبعدهم ربما يتقدم على السابعة فهذا غير منضبط فناسب ان يعلق الحكم على علم ظاهر يعني على عالمة ظاهرة منضبطه وهي البلوغ والبلوغ له علامات ظاهرة كما نعرف - [00:26:01](#)

اما الاحتلام او الانبات او بلوغ خمس عشرة سنة فهذا علامات ظاهرة فعلق الحكم على على هذه العلامات الظاهرة وليس على فهم الخطاب الذي لا ينضبط ولا يوقف عليه ثم اشار الى ان - [00:26:27](#)

الخلاف الفقهي الذي جرى فيما يتعلق اه وجوب الصلة على الصبي المميز ووجوب الصيام ووقوع طلاقه وبيعه وشرائه هذه المسائل التي اختلف الفقهاء في حكمها مبنية على هذا الاصل يعني على هذه المسألة وهي هل - [00:26:56](#)

صبي المميز مكلف او ليس مكلف فمن قال هو مكلف اوجب عليه الصلة والصيام وصح منه النكاح والبيع والطلاق وغير ذلك ومن قال بان الصبي المميز غير مكلف لم يوجب عليه هذه - [00:27:24](#)

الاشياء وهذا كما عرفناه مذهب الجمهور من الفقهاء نبدأ الدرس الثاني بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين. وعلى الله وصحبه وسلم تسليما طيبا - [00:27:46](#)

مباركا فيه الى يوم الدين. اللهم اغفر لشيخنا وللحاضرين. وانصر الاسلام وال المسلمين. قال المصنف رحمة الله تعالى المسألة الثانية لا تكليف لا تكليف على النائم والناس والسكنان الذي لا يعقل لعدم الفهم وما ثبت من احكامهم كفراة ونفاذ طلاق - [00:28:10](#)

فسيبي كما سبق. احسن الله اليكم. فسيبي كما سبق. فاما لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فيجب تأويله اما على لا تسکروا ثم تقربوا الصلاة او على من وجد منه مبادئ النشاط والطرب ولم ينزل عقله جمعا بين الادلة - [00:28:30](#)

هذه المسألة الثانية من مسائل هذا الفصل وهو التكليف وهي مسألة تكليف النائم والناسي والسكران الذي لا يعقل وتقييده السكران بالذى لا يعقل فيه اشارة الى ان السكران اذا كان يعقل - [00:28:52](#)

معنى انه في مبادئ الشرك بحيث لم ينزل عقله فانه داخل في التكليف ولكن محل الكلام في السكران الذي زال عقله بحيث لا يفهم الخطاب فالمؤلف رحمة الله يقول لا تكليف على هؤلاء - [00:29:15](#)

لا تكليف على النائم حالة نومه ولا تكليف على الناس حال نسيانه ولا تكليف على السكران الذي لا يعقل حال سكره ما الدليل على هذا؟ قال لعدم الفهم لعدم ان النائم لا يفهم حالة نومه - [00:29:39](#)

وكذلك السكران الذي لا يعقل وكذلك الناس حال نسيانه وهم في هذه الحالة لا يفهمون الخطاب وبالتالي لا تكليف عليه والسكران الذي لا يعقل ومثل المجنون الذي نص الحديث على ان القلم مرفوع عنه - [00:30:04](#)

والنائم والناسي كذلك باجماع العلماء لا اثم عليهم اذا ترك واجبا حال النوم والنسيان فارتفاع الاثم دليل على عدم التكليف طيب كيف نقول في آآ فيما يجب على هؤلاء فيما يتعلق بالضمان - [00:30:35](#)

يعني لو ان النائم تحرك اثناء نومه فاتلف مالا لمعصوم يجب عليه الضمان او لا يجب يجب عليه الضمان وهذا الناس وهكذا المجنون السكران فكيف يقال لا تكليف على هؤلاء ثم نوجب - [00:31:04](#)

الضمان عليهم فاجاب بان هذا ايضا لا يعترض به لان هذا من باب الاحكام السببية من باب تعليق الاحكام بأسبابها يعني من باب الاحكام الوضعية وليس من باب الاحكام التكليفية - [00:31:25](#)

كما سبق في الصبي والمجنون وهكذا نفوذ الطلاق نفوز طلاق هؤلاء اذا وقع الطلاق منهما حالة قيام هذه الاوصاف فانفادوا الطلاق هو ايضا من باب ربط الاحكام بأسبابها والجمهور يوقعون طلاق السكران - [00:31:43](#)

حتى وان غالب الشر على عقلي ويفرقون بينه وبين المجنون في في مسألة الطلاق بان السكر اختياري امر اختياري فعله هذا المكلف بعكس الجنون فهذا امر اختياري وعصية وقع فيها - [00:32:16](#)

ويستحق ان يعاقب بامضاء الطلاق عليه ثم اشار الى اعتراض قد يعترض به وهو كيف نقول بان السكران الذي زال عقله غير مكلف مع ان الله تعالى يقول يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى - [00:32:46](#)

اليس هذا خطابا للسكران خاصة اذا قلنا بان وقت الحال وقت عامله كما يقول النحات يعني وانتم سكارى هذه جملة حالية ووقت الحال وقت عامله. لا تقربوا فليس هذا خطابا للسكران - [00:33:13](#)

هذا خطاب للسكران فكيف نقول بانه غير مكلف فالمؤلف رحمة الله يقول يجب عن هذا الاعتراض اولا بان هذا ليس خطابا للسكران وانما هو خطاب للمؤمنين حال الصحب على اليقظة العقلية - [00:33:41](#)

يعني بأنه قال لهم لا تسکروا ثم تقربوا الصلاة وهو خطاب لهم في حال بالتعقل والصحو فهو يعني لم يقل يا ايها السكارى لا تقربوا الصلاة قال يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى - [00:34:05](#)

فهو يخاطبهم في حال الصحو وعلى هذا الجواب لا يكون من باب التأويل هذا هو ظاهر اللفظ والجواب الثاني قال هو ان هذا النص محمول على من وجد منه مبادئ الشرك بحيث ما زال عقله - [00:34:26](#)

ما زال عقله باقيا ووجد منهم مبادئ النشاط والطرب طرب يعني النشوة مع انه في اصل اللغة طرب والخفة التي تعرض للانسان سواء كانت بسبب فرح او حزن يعني عند الناس يستعملون الطرب - [00:34:53](#)

بالخفة التي ترد على الانسان بسبب الفرح وهذا يعني غير دقيق طرب يطلق على هذه الخفة التي تعرض للانسان سواء كانت بسبب الفرح او بسبب الحزن ايضا فاما هذا النص نقول هو اما في حال الصحو - [00:35:20](#)

والجواب الاخر انه خطاب لمن وجد منه مبادئ الشرك بحيث لم ينزل عقله ما زال عقله باقيا وما زال فاهما

للخطاب لماذا قال جمعا بين الادلة يعني نحمله على هذا المعنى جمعا بين الادلة - 00:35:50

مثل هذه الاية لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى بناء على انه خطاب للسكارى وجمعوا بين تعليل الذي ذكره ايضا وهو عدم الفهم ان هؤلاء غير مكفيين لعدم وجود الفهم فجمعوا بين هذا قال نحمل هذا النص - 00:36:18

على من وجد منه اوائل السكر والا في في الاصل انه غير مكلف نعم المسألة الثالثة المكره قيل ان بلغ به الاكره الى حد الالجاء فليس بمكلف. وقال اصحابنا هو مكلف مطلقا خالفا للمعتزلة - 00:36:39

لنا عاقل قادر يفهم فكلف كفирه. اذا اكره على الاسلام فاسلم او الصلاة فصلى قيل ادى ما كلف به ثم ان قصد التقية كان عاصيا والا كان مطينا. طيب هذه المسألة الثالثة - 00:37:02

من مسائل هذا الفصل وهي تكليف المكره والمكره هو الشخص الذي اكره اي اجبر على فعل شيء او قوله هل هو مكلف باعتبار وجود العقل والقدرة او غير مكلف بسبب عدم الاختيار - 00:37:19

فقال المكره قيل ان بلغ الاكره يعني اشار الى ثلاثة اقوال للعلماء في المسألة القول الاول انه مكلف وهو ما نسبه الى الحنابلة قال وقال اصحابنا اي الحنابلة هو مكلف مطلقا - 00:37:49

والقول الثاني ليس مكلفا مطلقا وعذاه الى المعتزلة والقول الثالث يفرق بين الاكره الملجم وغير الملجم فالملجم غير مكلف وغير الملجم مكلف يعني الذي بلغ الاضطرار عنده او الاكره عنده حد الالجاء اي الاضطرار - 00:38:14

مثل الذي الشخص الذي يربط ويدخل الى البيت او يرمى من شاهق او نحو ذلك فهذا اكره ملجم بمعنى ان عدم الاختيار في حقه انعداما مطلقا بعكس الشخص الذي يختار الفعل بسبب الاكره - 00:38:50

فهذا ترك له الاختيار وفعل الشيء المكره عليه اختيارا اما في السورة الاولى زال الاختيار مطلقا فهذا هي الاقوال الثلاثة ثم شرع في سرد الادلة فقال لنا يعني يدل لقولنا - 00:39:12

معشر الحنابلة انه عاقل قادر يفهم فكلف كفирه يعني نقول هو مكلف لماذا؟ لانه عاقل ويفهم الخطاب وقادر ايضا يعني القدرة لم تزل عنه قيل له افعل كذا والا اذيناك - 00:39:37

هو يستطيع ان يفعل في دفع عن نفسه الاذى ويستطيع الا يفعل ويتحمل الاذى الذي يصيبه القدرة ما زالت باقية والتکلیف مرتبط بالفهم والقدرة فيكون مكلفا وكذلك يقول اذا اكره الرجل - 00:40:04

على الاسلام فاسلم او اكره على الصلاة فصلى قيل ادى ما كلف به يعني يقال شرعا وعرفا ولغة ادى ما كلف به فسمي تکلیفا سمي في الشرع وفي العرف وفي اللغة تکلیفا - 00:40:31

اذا هو مكلف هذا استدلال اخر من المؤلف ثم بعد ذلك يقول هذا الذي اكره على الاسلام او الصلاة هل يكون مطينا او عاصيا بحسب قصده اذا قصد التقية يعني - 00:40:54

دفع الاذى عن نفسه وليس الانقياد والطاعة لله تعالى فهذا عاصي واما اذا قصد بهذا الفعل الذي اكره عليه من الاسلام والصلاه قصد بذلك الامتنال والانقياد للشرع فانه يعتبر مطينا - 00:41:13

مثابا على هذا بحسب نيته نعم قالوا الاكره يرجح فعل ما اكره عليه. فيجب ولا يصح منه غيره. فهو كالآللة فال فعل منسوب الى المكره هذه حجة المعتزلة يعني معتزلة يقولون - 00:41:33

المكره ليس بمكلف مطلقا لماذا؟ قالوا لانه صار كالآللة بسبب الاكره والآللة لا تکلیف عليها لانه هو اجبر على هذا والفعل ينبغي ان ينسب الى المكره - 00:41:56

يعني الذي اجبره على الاكره فلما كان كالآللة قالوا ليس بمكلف لعدم اختياره نعم وترجح المكره والمكره على القتل بقاء نفسه يخرجها عن حد الاكره فلذلك يقتل والحق ان الخلاف فيه طيب - 00:42:20

هذا كانه اعتراض على المعتزلة يعني قالوا هو ليس بمكلف بأنه كالآللة فقيل لهم كيف تقولون هذا مع اتفاقيكم معنا على ان الشخص اذا اكره على قتل شخص اخر فلا يجوز له ان يقتله - 00:42:46

فكيف تقولون هو غير مكلف ثم تحرمون عليه قتل الآخر فاجابوا عن هذا بهذا القول بان ترجيح المكره على القتل بقاء نفسه يخرج عن حد الاكره قالوا يعني هو ليس مكرها في هذه الصورة - [00:43:21](#)

لأنه غالب بقاء نفسه وحياته على حياة غيره فخرج عن حد الاكره يعني صار مختارا ولهذا حرمنا عليه القتل بهذا دفع المعتزلة هذا الاعتراض على قوله نعم والحق ان الخلاف فيه مبني على خلق الافعال. من رآها خلق الله تعالى - [00:43:48](#)

من رآها خلق الله تعالى. احسن الله اليك من رآها خلق الله تعالى قال بتکلیف المکرہ اذ جمیع الافعال واجبة بفعل الله تعالى فالتكلیف بایجاد المأمور به منها وترك المنهي عنها عنه غير مقدور وهذا ابلغ ومن لا فلا - [00:44:19](#)

العدل الشرعي الظاهر يقتضي عدم تکلیفه هذه من زيادات الطوف على الروضة يعني في نهاية هذه المسألة ربط هذه المسألة وهي مسألة تکلیف المکرہ بمسألة خلق افعال العباد مخلوقة لله تعالى - [00:44:42](#)

اوليست مخلوقة لله فهو يقول بان من قال بانها مخلوقة لله تعالى وهذا قول اهل السنة قالوا بتکلیف مکرہ ومن قال بان افعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى وهو قول المعتزلة - [00:45:03](#)

بل هو خلق انفسهم قالوا بانه لا تکلیف على المکرہ والصواب انه لا تلازم بينهما وان هذه المسألة لا تبني على هذه القاعدة فان اه افعال العباد مخلوقة لله تعالى والله خلقكم وما تعملون - [00:45:25](#)

الله خالق كل شيء ومع هذا لا يلزم من ذلك ان يكون المکرہ مکلفا لان الزعم بان خلق الافعال متلازمة وانها من باب الاكره هذا ليس بصواب وهذا قول المعتزلة - [00:45:49](#)

قول بالالتزام بين خلق الافعال والتکلیف المکرہ هذا التلازم عند المعتزلة ولهذا قالوا ليس بمکلف باهل السنة لا يرون ان ان بينهما تلازم وان خلق افعال العباد لا يستلزم - [00:46:17](#)

انهم مکرھون على افعالهم والله تعالى خلق كل شيء ومع هذا لمن شاء منكم ان يستقيم فالعبد هو الذي يختار الكفر ويختار الایمان ويحاسبه الله على اختياره هذا نعم المسألة الرابعة الكفار مخاطبون بفروع الاسلام في اصح القولين. وهو قول الشافعي - [00:46:37](#)

والثاني لا يخاطبون منها بغير النواهي. وهو قول اصحاب الرأي والمشهور عندهم عدم تکلیفهم مطلقا وحرف المسألة ان حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في التکلیف عندنا عندنا دونهم. هذه المسألة الرابعة من مسائل - [00:47:10](#)

هذا الفصل وهي مسألة الكفار هل هم مخاطبون بفروع الشریعة او لا ولا خلاف بين العلماء انهم مخاطبون باصول الدين يعني الكفار مأمورون بالایمان بالله ورسوله والیوم الآخر وآآ والكتب والرسل - [00:47:29](#)

والقدر خيره وشره هم مأمورون باصول الایمان. لا خلاف في هذا ولكن هل هم مأمورون بالاحکام العملية ايضا كالصلوة والصيام والحج ونحو ذلك او ليسوا مکلفين بهذا انما هم مکلفون بالایمان فقط - [00:47:50](#)

فما يشار الى الاقوال في المسألة قول الاول انهم مخاطبون باصح القولين يعني هذا القول هو اصح الاقوال في هذه المسألة وهو قول الجمهور ان الكفار مخاطبون بفروع الشریعة كما هم مخاطبون باصولها - [00:48:16](#)

وبعض العلماء قالوا غير مخاطبين وبعضهم فصل بين الاوامر والنواهي فقال هم مخاطبون بالنواهي وليسوا مخاطبين بالاوامر لان النواهي لا تحتاج الى نية تركها لا يحتاج الى نية بخلاف الاوامر - [00:48:40](#)

وهذا القول يقول للمؤلف هو قول اصحاب الرأي والمشهور عندهم عدم تکلیفه المطلقا الصواب هو قول بعض اصحاب الرأي يعني هذا قول بعض الحنفي وما ذكره هو المشهور هو قول بعض الحنفية كاھل سمرقند - [00:49:06](#)

بقاء ثم القند من الحنفية على القول الثاني وهو عدم تکلیفهم مطلقا هذا التحقيق فيما نسبه المؤلف الى الحنفية في هذه المسألة ثم اشار الى حرف المسألة حرف المسألة يعني مبناتها - [00:49:30](#)

واساسها فاساس المسألة ومبناها قال يرجع الى حصول الشرط الشرعي هل هو شرط في التکلیف او لا؟ يعني هل يشترط بالتكلیف حصول الشرط الشرعي بمعنى ان الشرط الشرعي حاصل اثناء التکلیف - [00:49:50](#)

او ليس بشرط فمن قال بأنه شرط قالوا غير مكلفين لأن شرط الایمان غير موجود ومن قال بأنه ليس بشرط قالوا هم مكلفون
والصواب عند الجمهور ان حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في التكليف - [00:50:13](#)

ولهذا اذا دخل وقت الصلاة يجب على الانسان ان يصلى حتى وان كان محدثاً بمعنى ان وجوب الصلاة يتوجه اليه حتى وان كانت الطهارة غير حاصلة يلزم ان يذهب فيتوضأ ويصلى - [00:50:38](#)

ولو كان حصول الشرط الشرعي شرطا في التكليف لما امر بالصلاه ما دام فاقد للطهارة ان الطهارة شرط في صحة الصلاه وحصول الشرط الشرعي ليس شرطا في التكليف وبناء عليه قال الجمهور بان الكفار مخاطبون في الشريعة بالشريعة - [00:51:01](#)
لان الایمان شرط في صحة هذه الافعال والاوامر وهو غير موجود اثناء تكليفهم بهذه الاحكام الفرعية نعم لنا القطع بالجواز بشرط تقديم الاسلام كامر المحدث بالصلاه كامر المحدث بالصلاه بشرط تقديم الطهارة. ومنع الاصل - [00:51:25](#)

منع الاصل يستلزم ان لو ترك الصلاه عمره لا يعاقب الا احسن الله اليك. عمره لا يعاقب الا ترك الا على ترك على الوضوء. الا على ترك الوضوء احسن الله اليكم - [00:51:51](#)

الا على ترك الوضوء والاجماع خلاف والاجماع نحو وله على الناس حج البيت. يا ايها الناس اعبدوا قالوا مع استحالة هذا شروع في بيان الدليل فبدأ بادلة الجمهور - [00:52:06](#)

وذكر بعض الدليل اولها وهذه النصوص التي وردت بصيغة عامة مثل قوله تعالى وله على الناس حج البيت. ولفظ الناس في لغة العرب لفظ عام يشمل المؤمنين والكافرين فمن اخرج الكافرين من هذا يحتاج الى دليل - [00:52:27](#)

وقوله يا ايها الناس اعبدوا والعبادة منها الصلاه والذكر والصيام والحج فهذه النصوص جاءت بصيغة عامة تشمل المؤمنين والكافرين فلا يصح اخراج الكافر الا بدليل الامر الثاني هو القطع بالجواز - [00:52:59](#)

يعني نقطع بالجواز قياسا على المحدث هو مأمور باداء الصلاه ولكن بشرط تقديم الطهارة كذلك هؤلاء مأمورون بالصلاه والصيام ولكن بشرط تقديم الایمان فيجب عليهم ان يفعلوا هذه التكاليف ولكن - [00:53:27](#)

بشرط ان يقدموا الایمان عليها لأن الصلاه لا تقبل من الكافر اذا فعلها والصيام لا يقبل منه اذا فعله حال كفره لابد ان يقدم الایمان او لا ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن - [00:53:53](#)

لابد من هذا القيم ثم اشار الى ان القول الاخر يستلزم لازما فاسدا يخالف الاجماع وهو اننا لو قلنا بأنه غير مكلفين بناء على ان حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في التكليف - [00:54:13](#)

يلزم عليه ان الشخص لو ترك الصلاه طيلة عمره فانه لا يعاقب الا على ترك الوضوء ليش؟ لانه هم هم يقولون بأنه لا يكلف حالة عدم وجود الشرط الشرعي اذا هو مكلف بالوضوء فقط - [00:54:34](#)

وهذا يخالف الاجماع فمن ترك الصلاه طيلة عمره فانه يأثم ويعاقب على ترك الصلاه وعلى ترك الوضوء ايضاً نعم قالوا وجوبها مع استحالة فعلها في الكفر وانتفاء قضاها في الاسلام غير مفبد. هذه حجة القائلين بانهم غير مكلفين - [00:54:56](#)

لا لماذا؟ قال لانه لا فائدة في التكليف يعني ما الفائدة ان نقول بان الكفار مكلفون اذا كنا نقول بأنه لا يقبل منهم هذه الاعمال حالة الكفر ثم اذا اسلمو نقول بانهم لا يلزمهم القضاء - [00:55:24](#)

فما الفائدة من القول بتكليف الكفار لا فائدة في هذا ولهذا قالوا بانهم غير مكلفين نعم قلنا الوجوب بشرط تقديم الشرط كما سبق والقضاء بامر جديد او بالامر الاول ولكن انتفي بدليل شرعي نحو الاسلام يجب ما قبله. ففائدة الوجوب عقاب - [00:55:49](#)

على تركها في الآخرة. وقد صرخ به النص نحو وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ما سلکم في سقر قالوا لم نك من المسلمين والتکلیف بالمناهي یستدعي نية الترك تقربا ولا نية لکافر - [00:56:14](#)

هذا هو الجواب على استدلال الفريق الثاني الذين قالوا بأنه لا تكليف عليهم لانه لا فائدة في التكليف اذا قلنا بان العمل لا يصح حالة الكفر. واما اسلمو لا قضاء عليه - [00:56:34](#)

فاجاب المؤلف بان هذا الفعل واجب عليهم في حال الكفر ولكن بشرط تقديم الایمان وهذا الشرط غير موجود فلا يصح لعدم وجود

الشرط لا لأنهم غير مكلفين واما قولكم بأنهم اذا اسلموا لا قضاة عليهم - 00:56:51

فاجاب عن هذا بانه لا قضاة عليهم اما لان القضاة يحتاج الى امر جديد يعني يحتاج الى نص غير النص الاول الذي اوجب الفعل وهذا لم يوجد فيه النص ولهذا قلنا بانه لا قضاة عليه - 00:57:15

او يقول نقول بان القضاة بالامر الاول يعني بنفس النص الاول مثل واقيموا الصلاة ولكن جاءنا النص الذي اسقط القضاة عن هؤلاء وهو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم وغيره - 00:57:39

الاسلام يجب ما قبله فاسقطنا القضاة بناء على ادلة خاصة وردت في هذه المسألة فاذا سألتم عن الفائدة نقول فائدة الوجوب عقابهم على تركه في الآخرة بمعنى انهم في الآخرة لا يعذبون على ترك الايمان فقط - 00:58:01

لكن يعذبون على ترك الصلاة وعلى ترك الصيام وعلى ترك الحج والدليل على هذا القرآن الله تعالى قال فويل وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة والزكاة من الاحكام العملية - 00:58:26

وفي الآية الاخرى يتساءلون عن المجرمين ما سلكم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب يوم الدين. فذكروا انهم عذبوا - 00:58:47

على اصل الايمان كنا نكذب بيوم الدين وعلى هذه الاحكام العملية الفرعية وهي ترك الصلاة وغير ذلك فاذا هذا دليل على انهم مخاطبون بهذه الاحكام ولكن بشرط ان يقدموا الايمان على ذلك - 00:59:09

ثم اجاب على اصحاب القول الثالث الذين فرقوا بين المنهائي والواامر بان التكليف بالمناهي يستدعي نية ترك تقربا يعني ترك المنهيات لا يعد قربة الا بالنية يعني الانسان الذي ترك شرب الخمر - 00:59:34

لا يؤجر على هذا الترك الا اذا كانت نيته من الترك الامتنال لامر الله سبحانه وتعالى لكن انسان ترك شرب الخمر لانها مضره بالصحة هذا له ثواب لا ثواب له - 00:59:57

ولا عقاب عليه ايضا لانه ما شرب الخمر قل لا ثواب له لانه لم ينوي بهذا الفعل التقرب والامتنال لله صام رمضان من اجل الصحة قرأ بحثا طبيا فوجد ان - 01:00:19

فالصيام يفيد الصحة فاصاما بهذاقصد فهذا لا اجر له في في هذا العمل لاما لعدم النية هكذا في النواهي من ترك شرب الخمر من ترك الزنا من ترك الكذب وشهادة الزور - 01:00:37

لا يؤجر على هذه الامور الا اذا قصد التقرب لله سبحانه وتعالى طيب هل يتصور من الكافر التقرب هو كافر لا يؤمن بالله ولا رسوله ولهذا قال ولا نية لكافر يعني لا يتصور - 01:01:00

ان الكافر الذي لا يؤمن بالله ولا رسوله انه ينوي التقرب الى الله فهذا رد من المؤلف على القول الثالث الذي يفرق بين الاوامر والنواهي اكتفي بهذا القدر ونكمel في اللقاء القادم ان شاء الله وصلى الله وسلم - 01:01:18

احسن الله اليكم. السؤال الاول يقول سؤالي في اثنافي المميز. ما القول في تعذيره على ترك الصلاة؟ والتعزير لا يكون الا على المكلف والثاني لو ترك ولي مميز اداء الظمان او الزكاة. فمن الذي يأثم؟ وهل يعذر على ذلك الولي ام لا - 01:01:40

والنبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح مروا اولادكم بالصلاه لسبع واخبروهم عليها لعشر هذا الضرب ليس من باب التعذير والتأثير وانما هو كما يقول الفقهاء من باب التمرين والتدريب والتربية - 01:02:01

يعني استعمال الحزم احيانا ل التربية الطفل على الصلاة لان الطفل اذا ترك الصلاة ولم يؤمر بذلك حتى بلغ فانه يكون مظنة لترك الصلاة يعني اذا لم تأمره ولم تعوده على الصلاة حتى بلغ - 01:02:22

فالغالب انه سيترك الصلاة لانه لم يعتقد عليها وسيفرط في الصلاة او في بعضها لكن الشرع من حكمته امر ولي الصبي ان يدرّب ولده ويمرنه على الصلاة قبل البلوغ حتى اذا جاء وقت البلوغ - 01:02:47

كان قادرًا على اداء الصلاة والمحافظة عليها مثل البنت الصغيرة تعودها على الستر والخشمة والحجاب لانك لو اخترت ذلك الى ان جاء وقت البلوغ قل لا تحجبني كان ذلك من اصعب الامور - 01:03:07

عليها فهذا ليس من باب التعزير انما هو من باب بال التربية والتدريب على الاتيان بالتكاليف الشرعية والمخاطب في ذلك الولي خطاب هنا ليس للصبي ولكن للولي مروع هذا خطاب للاولياء - 01:03:27

اضربوا والخطاب للولي فإذا قصر الولي في هذا اثم جائم على هذا ولكن ليس الصبي هو الذي يأثم والولي كذلك يجب عليه اخراج الضمان من مالي الصبي اذا كان له مال - 01:03:47

وائفل مالا لغيري وهو مخاطب بهذا لانه وليه اذا قصر في هذا فالاثم على الولي وليس على الصبي لعدم تكليفه احسن الله اليكم يقول السائل من باع طعاما على الكفار في نهار رمضان فهل يأثم في ذلك ام لا - 01:04:10

هذه المسألة مبنية على مسألة الكفار هل هم مخاطبون بفروع الشرعية او لا اذا قلنا هم مخاطبون بفروع الشرعية وهو قول الجمهور فلا يجوز ان يبيعها لهم الطعام في نهار رمضان لأنهم مأمورون - 01:04:32

بالصيام كما نحن مأمورون بذلك نعم احسن الله اليكم. يقول السائل قلتم بالتفريق بين السكران والمجنون في الطلاق فهل هذا التفريع في الطلاق فقط؟ ام في جميع ما يفسد من معاملات وعقود ونحوها - 01:04:48

وهل للقاضي ان يجمع عقوبيتين لمن افسد عقله وائفل فعقوبة للطلاق وعقوبة لافساد عقله اما القاضي فعنه باب التعزير وباب التعزير هذا باب مرده الى اجتهاد القاضي اذا رأى ان يعذر - 01:05:06

هذا الشخص على مخالفه ومعصية وقعت منه فله ان يعزره بذلك لكن ذكر الفقهاء ان التعزير ينبغي ان يكون مناسبا للفعل يعني ما يعزر واحد شرب الدخان بالقتل وانما تكون العقوبة - 01:05:32

ملائمة ومناسبة للمعصية التي وقع فيها والمعاصي متفاوتة كما نعرف فيها كبار وففيها صغار والكبار فيها اكبر الكبار كالشرك فيعاقب العاصي بقدر معصيته اول السؤال اه قلتم بالتفريق بين السكران والمجنون في الطلاق. كلام الفقهاء هذا عام في تصرفات السكران - 01:05:56

وكلام عمل ليس خاصا بالطلاق لكن الطلاق واشهر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الفقهاء هل يوقع طلاقه او لا يوقع فالجمهور يوقعون طلاق السكران حتى وان غاب عقله كليا - 01:06:28

والسبب في ذلك انهم يرون انه عاص بسكره ودخل في هذا الشكر باختياره ومثل هذا يستحق امضاء الطلاق عليه لا ان نخفف عنه بعدم ايقاع الطلاق وفقهاء اخرون رأوا انه ما دام زال عقله فهو كالجنون - 01:06:47

فلا يقع طلاقه والمسألة كما ترون مسألة اجتهادية. نعم احسن الله اليكم هذا السائل يسأل يقول هل تتصحون طالب العلم مبتدأ ان يحفظ كتاب اللمع وكتاب اللمع لابي اسحاق الشيرازي من آآ احسن المتون الاصولية واوضحها ايضا - 01:07:13

وكرر فيها اه اصول الشافعية وهي اصول الجمهور اصولهم متشابهة الا في بعض المسائل التي انفرد بها بعض المذاهب دون غيره الغالب على هذا الكتاب وضوحا ولكن هذا الكتاب نثر ليس نظما - 01:07:37

ليس شعرا يعني والاحسن لمن اراد ان يحفظ اه متنا من المتون ان يختار آآ نظمن شعريا من هذه المتون لان حفظ النظم في الكلام اسرع ما يعلق في الافهام - 01:08:02

والنظم مدن منه كلما قسى مذلل من ما اعتصى وهو من النثر لفهم اسبق ومقتضاه بالنفوس اعلق لان حفظ الشعر اسهل ويبقى في ذاكرة الانسان مدة اطول من النثر النثر يصعب حفظه ويسهل نسيانه - 01:08:20

يقول فضيلة الشيخ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد عندما يذكر المؤلف عدة اقوال نحب ان ترجح فتعودنا على الترجيح. وهذه فائدة عظيمة لنا. خاصة يا شيخنا ان علماء بلدنا وعصر - 01:08:44

عصرنا جمعوا ما تيسر من عقيدة السلف وعلم الحديث. وهذا يعطفهم نظرة شاملة افضل بكثير من نظرة بعض الاصوليين القاصرة على الفقه البحث نحن لطلبة علم وما زلنا في اول الطريق - 01:08:58

وطالب العلم في اول الطريق يحتاج ان يتدرّب على تعدد الاقوال في هذه المسائل الفقهية وعلى المقارنة بينها وعلى فهم عالها واسبابها حتى تكون فيه الملكة الفقهية لان المقصود في النهاية - 01:09:18

هو ايجاد هذه الملة الفقهية والقدرة على الاجتهاد والاستنباط وهذا لا يتحقق الا بهذا الاسلوب الاصولي الذي سار عليه الاصوليون جمیعاً وهو ذکر الاقوال والادلة والمناقشات والاعتراضات فهذا يدریب طالب العلم على - 01:09:41

فهم المسائل والتمییز بين صحتها وسقیمها وبين راجحها ومرجوحها فذکر الاصوليين والفقهاء في کتب الفقه ايضاً والمحثون والمفسرون ايضاً للاقوال في تفسیر الایة او في تفسیر الحديث هذا كله من هذا الباب - 01:10:04

والترجیح هذا امر نسبي يعني انا لما اقول الراجح يعني الراجح عندي ولا يلزم ان يكون الراجح عندي هو الراجح في الواقع الامر لا يلزم ان يكون ما ترجح عند المتكلم ان يكون هو الراجح في الواقع الامر - 01:10:30

فالمردوس اذا قال الراجح في هذه المسألة كذا لا يلزم ان يكون هو الراجح في الواقع المسألة فقد الانسان يتسع علمه ويبحث في المسألة ويقف على ادلة اخرى يتبعها - 01:10:54

ضعف ما رجح المردوس لهذا لا ينبغي ان نأخذ قول مشايخنا اذا قال بعضهم والراجح كذا ان نأخذ هذا مأخذ القطع واليقين انما غایة الامر هذا رأيه واجتهاده يمكن ان - 01:11:12

تأخذ به باعتبار انك لم تصل الى درجة الاجتهاد والله تعالى امرك بالرجوع الى العلماء فاسألاوا اهل الذکر ان كنتم لا تعلمون يسعك هذا لكن ليس لك ان تنکر على الاخرين في هذه الوسائل الاجتهادية وتعتبر قول شیخك هذا - 01:11:33

هو الفیصل وهو القول الحق الذي لا حق وراءه هذا هو التعصب ولكن اذا ذكر لك القول بدلیله وانشرح صدرك له فخذ به وتبرأ ذمتك عند الله بهذا لأن الله ما امرك الا - 01:11:55

بالرجوع الى العلماء وادا اتسع علمك غداً وتدرجت في طلب العلم ووصلت الى ملة الاجتهاد والقدرة على الاجتهاد في المسائل فانظر في الادلة بعد ذلك فذکر اذا الفقهاء والاصوليين وغيرهم للاقوال في هذه المسائل هو من باب التدريب - 01:12:14

من باب التدريب على فهم هذه المسائل اما الطالب الذي لا يتدرج الا على قول واحد ما يسمع الا آقوال الشیخ فلان ولا يبحث في المسائل ولا ينظر الى ادلة المشايخ الاخرين والعلماء الاخرين - 01:12:39

فهذا غالباً ما يكون ضيق الصدر ويقع في التعصب وانما طالب العلم وهذا الذي عليه السلف الصالح ينظرون في الادلة واحياناً لا يرجح بعض الائمة في بعض المسائل الامام احمد في كثير من المسائل - 01:12:58

يذكر الاقوال ولا يرجح اما لانه لم يتدرج عنده ذلك شيء في ذلك واما ان المخاطب قادرة على الترجیح اللي ما ابن تیمیة رحمه الله مثلاً سئل عن مسألة جاءته من البحرين - 01:13:25

عن الكفار هل يرون ربهم يوم القيمة في العرصات او لا يرون ربهم والمنافقون كذلك هل يرون ربهم في عرصات القيمة او لا فذکر اختلاف السلف في هذه المسألة والاقوال فيها والادلة - 01:13:53

ولم يرجح شيئاً حتى تضائق من هذا بعض الطالب لما قرأوا قال ليش ما رجح الشیخ؟ تركنا هكذا قلت له هذا من فقهي انه ما رجح ان هذه المسألة وقعت فيها فتنة في البحرين واقتتل الناس بسببها وقتل بعضهم بعضاً - 01:14:13

وارسلوا لشیخ الاسلام يستفتونه بالمسألة ولو انه رجح لتعصب لترجیحه اناس وقاتلوا الاخرين. يعني زاد الطين بلة لكنه ادرك ان المشكلة ليست في الخلاف. المشكلة في تعامل هؤلاء مع هذه المسألة وتعصبهم بهذه الاقوال - 01:14:38

ولهذا ختم الكتاب بضرورة الائتلاف بين المسلمين وان مثل هذه المسائل الخلافية لا ينبغي ان تكون سبباً للاقتتال بينهم هذا من فقهي رحمه الله وما رجح وهكذا فعل الحافظ ابن عبدالبر رحمة الله - 01:15:03

بمسألة القراءة خلف الامام والفقه في هذا كتاباً وذكر اقوال السلف وادلتهم وما رجح في النهاية ترجیح ليس لازماً على كل احد بعض الناس قد لا يتدرج له شيء وبعض الناس قد يتدرج له شيء ولكن لا يلزم ان يكون هو الراجح في نفس الامر - 01:15:22

وبعض الطالب ينتظر من شیخه شیخ الدرس ان يقول والراجح في المسألة كذا ويبدون هذا وينسی اقوال الائمة الكبار والعلماء ويأخذ قول الشیخ المدرس هذا يقدمه على قول الائمة وهذا لا ينبغي يعني - 01:15:47

المتحدث او المدرس او الشارح لا يلزمه ان يرجح في كل المسائل لانه قد لا يكون عنده راجح واحياناً قد يرجح ويترجم لديه شيء

اذا كان الدليل واضحًا واحيانا قد لا يرجح - [01:16:06](#)

في المسألة ويترك الترجيح لكل شخص بحسب اجتهاده وهذه لا نتضارب بها. يعني بعضهم يعني مرة قال لي ما مررنا على مسألة [01:16:24](#) وخالف السمنية والبراهمة فقال يا شيخ يعني ما بقي الا السمنية والبراءة اما نجبيهم -

ونجيب خلافه يعني ما يكفينا الخلاف بين الفقهاء نجيب حدها هؤلاء قلت له لا العلماء هؤلاء هم يربونك على منهج وهو انك عندما [01:16:46](#) ترد شيئاً ترده بالحججة والدليل لا لأن قائله من البراهيم ولا السمنية ولا اليهود ولا النصارى -

بعض الناس يرد القول لقائله لانه قائل فلان وهذا خطأ في المنهج القول اذا ردته فرده بناء على الدليل والحججة حتى وان كان قائله [01:17:14](#) معيظاً في النفوس واذا قبلت القول فاقبله لأن الدليل يؤكده حتى وان كان قائله -

مبغضًا عندك فالحق لا يعرف بالرجال ولا يعرف بالاسماء والأشخاص انما يعرف بالأدلة والبراهين والعلماء هكذا يربون حتى خلاف [01:17:43](#) هؤلاء ليعودوك على هذا المنهج وهو انك اذا ردت القول فرده -

بناء على الحجة والدليل تناقض المخالفين لك حتى وان كانوا على غير ملكك ولكن مرجعك هو الدليل والبرهان ثم قال النبي صلى [01:18:03](#) الله عليه وسلم صدقك وهو ايش وهو كذوب -

يعني هو صادق ابليس صادق في هذا الكلام مع انه كذوب واحيانا الرجل الصادق يقول آآكلااما هو كذب اما غفلة منه او معصية او [01:18:23](#) نحو ذلك فهذا بالعكس هذا هو منهج القرآن -

القرآن قال لنا وقالت اليهود يد الله مغلولة وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباءه واورد هذه المقالات بل اضعف مقالة في [01:18:46](#) الدنيا قول فرعون انا ربكم الاعلى ومع هذا ذكره القرآن ما قال هذا فرعون ليش اجيبي -

مقالاته لا جاب لك مقالته لكن بين لك الا أدلة الرد على هذه الباطل وصلى الله وسلم على نبينا محمد بشيء هذه الجائزة انها فارغة [01:19:04](#) هذه واللهيلا عاد صاحبها يفتحها ادرى بها يعني -

بسم الله ازهر الدين الزبيري ان يزهر الدين جاءت لي رزق الاولاد اليوم شيء اخر السلام عليكم - [01:19:38](#)